جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الخصائص المميزة للاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته وتحليل نتائج الإصلاحات التي باشرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة في العقدين الأخيرين، وذلك لأجل تحديد ما إذا ما كان الاقتصاد الجزائري مستعدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. استنتج الباحثان من خلال عناصر البحث بأن الاقتصاد الجزائري غير مستعد في الوقت الراهن لأن يكون عضوا في المنظمة وهذا بسبب أدائه الضعيف في مختلف القطاعات وبسبب فشل السياسات الاقتصادية والإصلاحات في تحقيق تغيير هيكلي للاقتصاد الجزائري والمضي به نحو التنوع.

د. ناجي بن حسين
أ. بوبكر صابة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2

مقدمة

إن علاقة الجزائر بمنظمة التجارة العالمية وقبلها الجات قديمة جدا وتعود إلى عقد الستينات من القرن المنصرم وبالتحديد سنة 1965 حين قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد الجزائر من المادة 26 الفقرة ج الخاصة بالدول التي كانت مستعمرة وبهذا أصبحت الجزائر تستفيد من القواعد التي تقرها وتجيزها هذه المادة كالاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة التفضيلية للدول النامية، حضور اجتماعات الجات بصفة ملاحظ دون أن تكون ملزمة باحترام كل قواعد و لوائح الاتفاقية، فلم تكن الجزائر ملزمة بالإعلان عن التغيير الذي يطرأ على سياستها التجارية أو الإعلان عن المقاييس التي تفرضها، أو الالتزام بتخفيضات مستمرة في الرسوم الجمركية لأنها لم تكن طرفا متعاقدا في الجات. واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية

Abstract

The present article aimed at analyzing the features characterizing the different sectors of the Algerian economy, as well as the results of the reforms that took place during the last two decades in order to tell whether the Algerian economy is ready to join the WTO. The authors concluded that the Algerian economy is not ready to enter into the WTO because of the bad performance of its sectors, and the failure of policies to restructure and diversify this economy.

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر2013.

سنة 1986 حين قرر الأعضاء المتعاقدون أن تشارك الدول غير المتعاقدة في مجريات مفاوضات جولة الأوروغواي بصفة ملاحظ شريطة الإبلاغ بنية الانخراط والتعاقد في الاتفاقية في أجل أقصاه 30 أبريل نيسان 1987 وهذا ما تم بالفعل حيث شاركت الجزائر في جولة الأوروغواي بصفة ملاحظ ووقعت على اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية بمراكش في المغرب سنة 1994.

ترسخ التوجه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع استمرار آثار أزمة النفط التي حدثت سنة 1986 وارتفاع حجم المديونية الخارجية التي دفعت الحكومة إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كان أولها سنة 1989 وآخرها اتفاق إعادة الهيكلة القائم على بنود توافق واشنطن الذي يعتبر إصلاح سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية والاندماج في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي بمختلف أقطابه ومؤسساته الدولية من أهم مرتكزاته. بما أن الجزائر عضو في كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد تبقى عليها طلب الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية، وهذا بالضبط ما فعلته الحكومة سنة 1996، و بذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والتجارة الخارجية الجزائرية بصفة خاصة حيث شرع في تنفيذ ما اصطلح على تسميته بالإصلاحات الاقتصادية التي هدفت أساسا إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط و الموجه إلى اقتصاد السوق، إصلاح المنظومة القانونية، حماية حقوق الملكية الفكرية، تخفيض الرسوم الجمركية ومواءمة التشريعات الجزائرية مع قواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية وبنود الاتفاقيات التي تغطيها من أجل الانضمام إلى هذه الأخيرة والاندماج في النظام التجاري العالمي بكل إيجابياته وسلبياته والتعامل مع البيئة الخارجية بكل مكوناتها.

الإشكالية

يهدف الباحثان من خلال هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى استعداد الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالية؟

للإحاطة بالموضوع، يمكن طرح السؤالين التاليين:

- ما مدى استعداد الأعوان الاقتصاديين الجزائريين من شركات وبنوك للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والالتزام بقواعدها ومبادئها ؟
- هل حققت الإصلاحات الاقتصادية تغييرا هيكليا في الاقتصاد الوطني الجزائري؟

الفروض

لمعالجة موضوع البحث والإجابة عن إشكاليته اعتمد الباحثان على الفرضين التاليين:

- بما أن تحرير التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفيد البلدان التي أداء اقتصادياتها جيد وتتميز بهيكل إنتاجي وتصديري متنوع وباعتبار أن

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على المحروقات فإنه غير مستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالية؛
- القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الجزائرية لا تمكنها من المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية.

أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة وذلك لعدة اعتبارات منها:
- مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تعتبر منظمة التجارة العالية منظمة اقتصادية قوية والانضمام إليها سيؤثر بكل تأكيد على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي فمن المهم جدا بحث مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى هذه المنظمة؛
- في ظل العولمة الاقتصادية والتدويل المستمر والمتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة العالمية، زيادة حجمها وزيادة تشابك الأسواق من جهة، وفي ظل التوترات في العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة عدد المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة وإتباعها لأساليب حمائية غير تقليدية من جهة ثانية، في ظل الآثار المحتملة لانضمام الدول النامية والتي منها الجزائر من جهة ثالثة، فإن بحث موضوع مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والعمل في بيئة دولية تتصف بعدم الاستقرار والمنازعات التجارية يعتبر ذا أهمية بالغة؛
- إن الأوضاع الحالية للاقتصاد الجزائري والتي تعود في جزء منها إلى مخلفات النظام الاقتصادي السابق والتحديات التي يفرضها النظام التجاري العالمي والبيئة الدولية تستدعي دراسة مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري إلى الاندماج في هذا النظام؛
- يبدو البحث مهم من حيث أنه يهدف إلى دراسة خصائص الاقتصاد الجزائري، مدى استعداه للانفتاح على التجارة الخارجية ودرجة تنافسية المنتجات الجزائرية لتحديد مدى جاهزية الشركات الجزائرية على العمل في ظل النظام التجاري العالمي؛
- على عكس الأبحاث السابقة التي ركزت اهتمامها على دراسة الآثار الاقتصادية المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري فإن الدراسة الحالية تركز على دراسة درجة استعداد الاقتصاد الوطني للانضمام إلى هذه المنظمة.

أهداف البحث

يهدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحليل نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري خاصة تلك المرتبطة بالجوانب التجارية؛
- تحديد جاهزية الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

منهج البحث

لدارسة موضوع البحث، الإجابة على الإشكالية السابقة واختبار صحة الفروض، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في عرض أبعاد مسألة طلب الحكومة الجزائرية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والسياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة لتحقيق هذا الهدف، وتحليل المعطيات والمعلومات الاقتصادية ، كما اعتمد الباحثان أيضا المنهج المقارن عند الحاجة إليه لمقارنة أداء الاقتصاد الجزائري بأداء اقتصاديات البلدان الأخرى.

نطاق البحث

يدرس هذا البحث التغيرات التي حصلت في الاقتصاد الجزائري خلال العشريتين الماضيتين، أي في الفترة التي طلبت فيها الحكومة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. هذا عن النطاق الزمني، أما عن مجال البحث فقد ركز البحث على دراسة تطورات وخصائص الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته من زراعة، صناعة، خدمات يقدمها الأعوان الاقتصاديون، قطاع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بالإضافة إلى عرض وتحليل بعض المعلومات عن الاقتصاديات الأخرى للقيام بالمقارنة.

خطة البحث

لدراسة موضوع البحث والإجابة عن إشكاليته ، ارتأى الباحثان تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام أساسية كما يلي: القسم الأول: خصص لدراسة تطورات وخصائص قطاعات الاقتصاد الجزائري. القسم الثاني خصص لدراسة نتائج الإصلاحات الاقتصادية. وأخيرا القسم الثالث تم فيه، اختبار صحة الفروض التي قام عليها هذا البحث.

أولا: دراسة تحليلية لأداء الاقتصاد الجزائري

لدراسة الاقتصاد الجزائري لا بد من معرفة اتجاه تطور الناتج الداخلي الخام، أداء القطاع الصناعي، الزراعي والتجاري بالإضافة إلى النتائج المحققة على مستوى التجارة الخارجية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال السنوات التي تشملها هذه الدراسة وهذا من أجل معرفة أداء الاقتصاد الجزائري والخصائص التي تميز قطاعاته.

1.1 تطور الناتج الداخلي الخام

تزامن بداية تنفيذ الخطة الخماسية الثانية (1985-1989) مع حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 التي كان لها آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري حيث لم تقتصر على انخفاض الجباية البترولية التي تعتبر أهم بند من بنود الايرادات في الميزانية العامة، بل امتدت لتشمل مختلف مجالات ونواحي الاقتصاد بدءا من عجز الميزانية، مرورا بانخفاض الاستثمارات العمومية وصولا إلى ارتفاع حجم المديونية الداخلية واضطرار الحكومة إلى التمويل بالتضخم وانتهاءا بتدهور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وما نتج عنه من ارتفاع في نسبة البطالة وارتفاع حجم الدين الخارجي(1) حدث هذا رغم أن نسبة قطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام في عقد الثمانينات لم تتعدى 22% في أحسن الأحوال، لكن آثار الازمة كانت حادة على الاقتصاد الجزائري.

يبين الشكل رقم 1 أن اتجاه الناتج الداخلي الخام كان في أغلب سنوات الدراسة يميل إلى النمو الايجابي رغم انخفاضه بالقيمة المطلقة كما حدث سنة 1998 و 1999 نتيجة لانخفاض سعر البترول. عرفت العشرية الأولى من هذا القرن ارتفاعا في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية فارتفع من 4079 مليار سنة 2000، 11069 مليار دينار سنة 2008 وأخيرا إلى 14481 مليار دينار سنة 2011.

يمكن تفسير هذا الارتفاع الذي عرفه الناتج الداخلي الخام بتزايد نسبة[1] قطاع النفط إلى الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة فمن نسبة تقدر ب 16% سنة 1989، ارتفعت هذه الحصة إلى 30% سنة 1997، 35% سنة 2011 بعد أن وصلت إلى 45% سنة 2008. إن هذه الوضعية تعزز وترسخ تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات الذي يعتمد في إنتاجه ومداخيله على متغيرات خارجية-أكثر منها داخلية- متمثلة في الطلب العالمي والأسعار التي تتحد في الأسواق العالمية والحصة المحددة في منظمة الأوبك وهذا بدوره يجعل الاقتصاد معرضا لهزات عنيفة نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط أو هبوط أسعاره إلى مستويات قياسية كما حدث سنة 1986. بعبارة أخرى، الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مرتكز على المحروقات(2) .

رغم بعض الآثار الجانبية الإيجابية لارتفاع أسعار البترول على تمويل برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية (3)، إلا أن الاعتماد على مداخيل المحروقات أضعف الدوافع نحو تطوير نشاطات منتجة وخالقة للثروة والقيمة المضافة وتكون مصدرا للعملة الأجنبية، كما قلل من أهمية تطوير إيرادات أخرى للميزانية غير إيرادات الجباية البترولية (4). هذه الخصائص هي بالضبط أعراض المرض الهولندي الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري طويلا (5).

2.1تطور القطاع الفلاحي

[1] تم احتساب النسب من طرف الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في تقارير صندوق النقد الدولي.

رغم توفر مقومات نجاح القطاع الفلاحي في الجزائر من كبر في المساحة الزراعية التي تمثل 17% من المساحة الإجمالية، توفر السدود التي يقدر عددها ب 55 سدا، الدعم الحكومي الذي يقدر بعشرات المليارات من الدينارات سنويا، إلا أن الإنتاج الزراعي ضعيف ولا يلبي الاحتياجات الوطنية وهذا بسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها. عموما، يمكن القول أن القطاع الفلاحي يمتاز بالخصائص التالية: مساحة كبيرة غير مستغلة؛ استعمال آلات قديمة وعدم القدرة على تحديثها؛ ضعف استخدام الأسمدة، المخصبات والمبيدات؛ الاعتماد على الخارج في التموين بالبذور، الأسمدة والأعلاف؛ عدم التنسيق بين مراكز البحث الزراعية والمزارعين؛ ملكية صغيرة للمزارع وغياب ثقافة استثمار فعلية؛ العجز عن تلبية الطلب المحلي؛ ضعف المساهمة في قطاع التصدير؛ عدم تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية مقارنة بمنتجات البلدان المجاورة.

نتيجة للعقبات السابق ذكرها والخصائص التي يتميز بها قطاع الفلاحة فإن مساهمته في الناتج الداخلي الخام تعتبر متواضعة حيث قدرت ب 250 مليار دينار سنة 1993، و 1173.7 مليار سنة 2011. خلال العشريتين الماضيتين لم تتعدى مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام 11% سجلت سنة 1998 نتيجة لتحسن الظروف المناخية. ونتيجة للمعوقات السابقة أيضا فإن الإنتاج الزراعي -باستثناء الخضر، الفواكه وبعض أنواع اللحوم- عاجز عن تلبية الطلب المحلي فنسبة الاكتفاء الذاتي في الحبوب لا تتعدى 33%، 5% في الزيوت والشحوم و41% للألبان (6) ما يجعل الجزائر تعتمد على الخارج في التموين بهذه المواد. إن استيراد الجزائر لأغلب حاجياتها الأساسية من الغذاء الذي تعرف أسعاره ارتفاعا من سنة لأخرى- يجعل من الجزائر مستوردا صافيا للغذاء (7).

يظهر جليا من خلال الطرح السابق أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية كبيرة حيث تفوق 70% في المنتجات الغذائية الأساسية كما سبق، ويتوقع أن تزداد هذه الفجوة بمعدل 2.3% سنويا ما يعني أنها تتطور نحو الأسوأ أو ربما نحو أزمة غذائية (8). لهذه الأسباب يتوجب على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الوضعية التي آل إليها القطاع الفلاحي عند تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية بشكل عام خاصة ما يتعلق منها بالتحرير، أو تخفيض الدعم لأن ذلك سيؤدي إلى عزوف الفلاحين عن العمل في مزارعهم وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في قطاع الفلاحة ما يعزز التبعية للخارج في الغذاء كما يمكن أن يؤدي إلى اختفاء القطاع الفلاحي كما اختفت من قبله صناعات عديدة نتيجة للتحرير غير المدروس والمفاجئ للاقتصاد الجزائري.

3.1 تطور القطاع الصناعي

نظرا لأهمية القطاع الصناعي والدور الذي يمكن أن يلعبه في التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، فقد حظي باهتمام كبير لدى المسؤولين في الحكومات الجزائرية التي ركزت عليه على حساب القطاعات الأخرى

حيث اتبعت الجزائر إستراتيجية إحلال الواردات، وتبنت سياسة الصناعات المصنعة من أجل تحقيق التنمية. كانت نتيجة هذه السياسة غير مشجعة حيث فشلت في تحقيق أهدافها نتيجة لعدة أسباب منها عدم التحكم في التكنولوجيات المستعملة والتي لا تتناسب أصلا مع درجة تطور الاقتصاد الجزائري، ارتفاع تكاليف الإنتاج والاعتماد على الأجانب في كل مراحل المشروع مما عزز التبعية للخارج بدلا من تقليلها. هذه الوضعية دفعت الحكومة الجزائرية إلى القيام بإصلاحات -لتخطي الآثار السلبية التي أفرزتها السياسات السابقة- منها منح الاستقلالية المالية والإدارية للمؤسسات العمومية سنة 1988 (9) غير أن فشل هذه السياسة بدورها جعل الحكومة تتخذ قرارا حاسما وهو خصخصة[2] المؤسسات العمومية مع الإبقاء على المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي وذات الأهمية للاقتصاد الوطني كشركة سوناطراك (10).

عكس قطاع المحروقات الذي ما فتئت مساهمته في الناتج الداخلي الخام تتزايد من سنة لأخرى فإن حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام عرفت تراجعا خلال نفس الفترة حيث انخفضت من 12.9% سنة 1993 إلى 4.5 % سنة 2010 (11؛ 12). يمكن تفسير الأداء السلبي للقطاع بضعف أدائه في مجال التصدير(13)، و كذا ضعف تنافسية الصناعات الجزائرية (14) ، كما أن نسبة صادرات المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي لم تتعدى نسبة 0.7% سنة 2007 مقارنة ب 5.3% في تونس، 8.8 في المغرب و51% في ماليزيا (15)، هذا يرجع لضعف القدرة الاستيعابية للشركات الجزائرية للتكنولوجيا وضعف تحويل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر(16).

تلخيصا لما سبق، يمكن القول أن الصناعة الجزائرية تمتاز بالخصائص التالية (17؛ 18): قدرات إنتاجية غير مستغلة بالكامل نتيجة لضيق السوق الوطني وتقادم وسائل الإنتاج؛ ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج المستعملة؛ إنتاج لا يتسم بالتنافسية؛ مساهمة ضعيفة في الصادرات خارج المحروقات؛ ضعف الهيكل الإنتاجي وضعف المحتوى التكنولوجي؛ عدم التحكم بالتكنولوجيات المستعملة؛ ضعف الإنفاق على البحث العلمي؛ صناعة كثيفة العمالة وترتكز على المنتجات الاستهلاكية؛ صناعة تركز على السوق الداخلي؛ نقص العمالة الوطنية الماهرة؛ ضعف الأقطاب الصناعية (clusters)؛ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛ انفصال العملية الصناعية عن باقي العمليات الاقتصادية .

من التحليل السابق يمكن القول أن من خصائص الصناعة الجزائرية هو الأداء الضعيف للقطاع الصناعي، ضعف معدلات نموه، انخفاض نسبته إلى الناتج الداخلي الخام، تراجع حصته في الأسواق الوطنية لصالح البضائع الأجنبية المستوردة، قلة

[2]تجدر الإشارة إلى أن نتائج الخصخصة كانت محدودة حيث بلغ عدد الشركات التي تم خوصصتها في عقد التسيعينات 1111 شركة 935 منها عبارة عن شركات محلية صغيرة، و 458 شركة خلال الفترة 2001 إلى 2008. لمزيد من التفصيل يرجى الإطلاع على(Bendiff, 2008).

مساهمته في الصادرات تجعل هذا القطاع الحساس في وضعية لا تبدو في صالحه على الإطلاق حيث أصبح نتيجة لضعف القدرة والمزايا التنافسية غير قادر على المنافسة في الأسواق الوطنية فضلا عن عدم قدرته على المنافسة في الأسواق الأجنبية.

4.1 تطور قطاع الخدمات

نظرا لازدياد أهمية قطاع الخدمات من حيث زيادة مساهمته في الناتج الداخلي الخام- على المستوى العالمي- وزيادة حجم التجارة العالمية فيه، يعتبر من الضروري ومن المهم دراسة تغيرات هذا القطاع في الجزائر، درجة تطوره وإمكانية استفادته من التجارة العالمية في حالة التحرير والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

عرف هذا القطاع ارتفاعا في قيمة مخرجاته بالأسعار الجارية، فحسب الإحصائيات فقد سجل حوالي 266 مليار سنة 1993، وارتفع إلى 2890 مليار سنة 2011 (19؛ 20). إن الارتفاع المسجل في قيمة الناتج الداخلي الخاص بقطاع الخدمات الذي عرفته الجزائر منذ بداية العشرية الماضية يمكن إرجاعه إلى التحرير الجزئي لهذا القطاع من طرف الحكومة. لكن ورغم الارتفاع الذي عرفه هذا القطاع من حيث القيمة المطلقة إلا أن نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 25% في أحسن الأحوال وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990إلى 2011 مقارنة بتونس التي وصلت بها نسبة القطاع إلى الناتج الداخلي الخام 55% (21).

هذه الوضعية تبين أن قطاع الخدمات في الجزائر لم يبلغ درجة التطور والأهمية التي بلغها في اقتصادات الدول المتقدمة -وحتى الدول النامية التي أولت اهتماما كبيرا بهذا القطاع- التي تستطيع توفير الخدمات بجودة عالية، وبتكلفة معقولة عكس الوضع في الجزائر أين تقدم خدمات ذات نوعية رديئة وبتكاليف باهظة مما يجعل مقدمي الخدمات الجزائريين لا يتوفرون على مزايا نسبية وغير قادرين على المنافسة مع مقدمي الخدمات الأجانب هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن نسبة كبيرة من قطاع الخدمات مركزة في نشاطات لا تحتاج إلى تكنولوجيات متطورة ولا إلى تقنيات عالية للقيام بها كخدمات الإيواء، الإطعام، المقاهي وتجارة التجزئة (22).

إجمالا يمكن القول أن قطاع الخدمات في الجزائر يمتاز بالخصائص التالية: ضعف المساهمة في الناتج الداخلي الخام؛ ضعف المساهمة في الصادرات غير المنظورة؛ عجز ميزان الخدمات؛ عدم استخدام التكنولوجيات بالشكل الكافي؛ عدم توسع قطاعات الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص لتشمل كل الخدمات المشمولة باتفاقية الGATS.

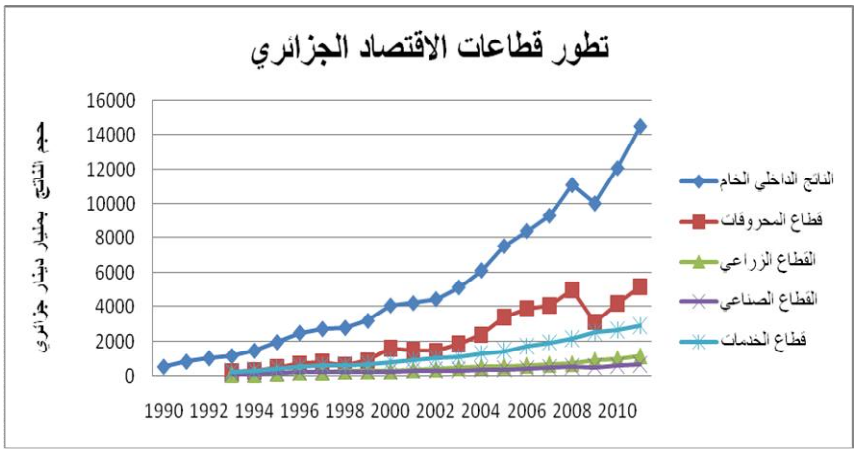

شكل رقم :1 تطور قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الماضيين.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي لعدة سنوات.

5.1 تطور قطاع التجارة الخارجية

بدأت الحكومة الجزائرية مساعيها في تحرير التجارة الخارجية أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك بالتخفيف من بعض القيود التي كانت تفرضها على التجارة الخارجية. هذا التخفيف من القيود أدى إلى إنعاش التجارة الخارجية خلال تلك الفترة. لكن مع بداية الصعوبات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات قامت الحكومة بإعادة فرض القيود على الأفراد والشركات الراغبة في القيام بأنشطة لها علاقة بالتجارة الخارجية والاستيراد والتصدير (23). أدى هذا القرار إلى تقليص الواردات من 9.6 مليار دولار سنة 1990 إلى 8.7 مليار دولار سنة 1993، هذا الإجراء لم يدم طويلا حيث أعادت الحكومة تحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية ابتداء من سنة 1994 لتصبح التجارة الخارجية غير خاضعة للقيود غير الجمركية منذ 1997 (24). مع بداية تنفذ الحكومة لبعض برامجها الاقتصادية عرفت الواردات تزايدا ملحوظا، فمثلا، ارتفعت الواردات من 9.4 مليار دولار سنة 1998 إلى 12 مليار دولار سنة 2002 ثم إلى 44.8 مليار دولار سنة 2011.

لا تتعدى الصادرات خارج المحروقات نسبة 5% في أحسن الأحوال من مجمل الصادرات الجزائرية وتتمثل أساسا في صادرات المواد المعدنية كالحديد، النحاس والزئبق بينما الصادرات الزراعية والصناعية فتعتبر صادرات هامشية. فمثلا، لم تتعدى قيمة هذه الصادرات 439 مليون دولار من 11.3 مليار دولار كصادرات إجمالية سنة 1990، 507 مليون دولار من إجمالي 44.3 مليار دولار سنة 2008، تجاوزت عتبة 1 مليار دولار سنة 2009 من إجمالي 45 مليار دولار كصادرات إجمالية، ثم

انخفضت إلى أقل من 1 مليار دولار خلال السنوات التي تلت 2009 بحيث لم تتعدى 900 مليون دولار أمريكي(25).

إن التقارير والاحصائيات تبين بوضوح أن صادرات المحروقات تسيطر على إجمالي الصادرات بنسبة تصل إلى 98% وأن الصادرات الأخرى بمختلف فئاتها لا تزال هامشية وغير ذات أهمية مقارنة بإجمالي الصادرات أو بقيمة الواردات من نفس المواد وهذا يعني أن الصادرات خارج المحروقات ذات أداء ضعيف وغير قادرة على دخول الأسواق الأجنبية وإيجاد حصص فيها (26)، وهذا يرجع بدوره إلى عدة عوامل منها افتقار المنتجات الجزائرية إلى ميزة تنافسية كما سبق ذكره، عدم التحكم في التقنيات والتكنولوجيات المستعملة، ضعف القدرة على الإبداع والابتكار فالجزائر تحتل المرتبة 143 من 144 في مجال القدرة على الإبداع حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2013، وكذا قلة خبرة الشركات الجزائرية في مجال النشاط الدولي للأعمال والتعرف على الحصص والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية حيث تحتل الشركات الجزائرية في هذا المجال المرتبة 144 من 144 (27). إذا فتركيز الصادرات الجزائرية بنسبة 95% في شكل نفط وغاز يعد من أهم مظاهر هشاشة الاقتصاد الجزائري والصفة الأكثر خطورة على الاقتصاد الوطني ذلك أنه يفتقر إلى هيكل إنتاجي وتصديري متنوع (28). من جهة أخرى فكون الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير يصدر مادتين تتحد أسعارهما في الأسواق العالمية، وكونه يستورد أغلب حاجياته من المواد الغذائية و التجهيزات الصناعية، الآلات والخدمات المرتبطة بها، لا يجعل من مسائل تحرير التجارة والقضايا الناتجة عنها تتعلق –على الأقل لحد الآن- بجانب التصدير وإنما بجانب الاستيراد وفتح الأسواق الوطنية أمام المنتجات والمنافسة الأجنبية (29؛ 30).

1.5.1 تطور ميزان المدفوعات

خلال عقد التسعينات و باستثناء سنة 1997 عندما حقق فائضا ب 1.2 مليار دولار فقد حقق موازين سالبة طيلة تلك العشرية، لكن تغير الوضع مع بداية العشرية الأولى من هذا القرن حيث أصبح ميزان المدفوعات يحقق موازين موجبة، فقد سجل سنة 2000 فائضا ب7.5 مليار دولار، و فائضا ب 17.7 مليار دولار سنة 2006 رغم أن البنود الأخرى التي تكون ميزان المدفوعات كميزان الخدمات وميزان رأس المال حققت موازين سالبة، فبالنسبة لسنة 2006 مثلا، سجل ميزان الخدمات عجزا ب 6.7 مليار دولار وميزان رأس المال سجل عجزا ب 11.2 مليار.

هذا يقود إلى نتيجة مفادها أن ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير ويتحدد بأداء الميزان التجاري الذي يعتمد على إيرادات الصادرات من المحروقات التي تتحدد

بدورها بمجموعة من العوامل سبق ذكرها وهي في معظمها عوامل خارجية ما يعني أن مؤشرا مهما من مؤشرات الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني يعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي بدلا من الاعتماد على أداء الصادرات الزراعية والصناعية، تقديم الخدمات للأجانب وتدفق رؤوس الأموال. الشكل2 أدناه يبين الترابط الوثيق بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

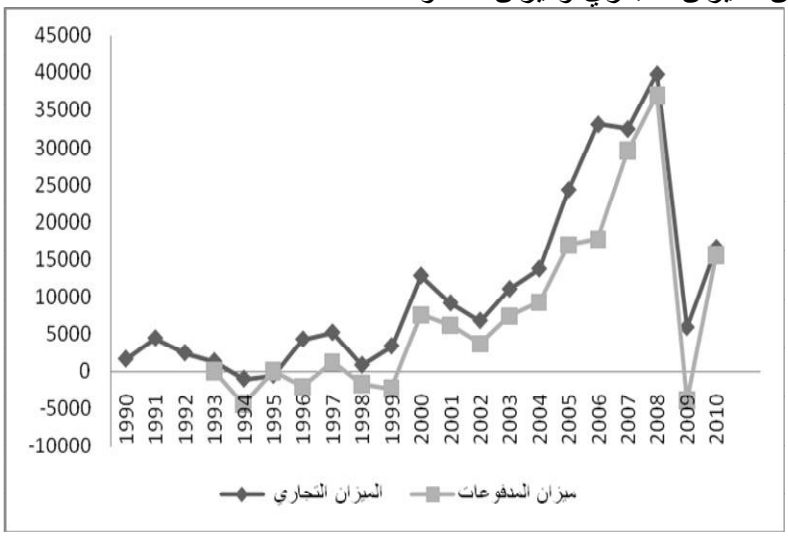

شكل 2: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات الجزائري بمليون دولار أمريكي.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي لعدة سنوات.

2.5.1 بعض المؤشرات الخاصة بالوضعية الخارجية

1.2.5.1 مؤشر تركز الصادرات

هذا المؤشر محسوب من طرف صندوق النقد العربي (2008) (31) لسنوات 1994، 2000، 2005 و 2009.

H1994= 0.96, H2000= 0.97, H2005= 0.98, H2009=.982

النتائج السابقة تبين إلى أي مدى درجة تركز الصادرات الجزائرية كبيرة وشديدة حيث بلغت 0.96 سنة 1994 و0.982 سنة 2009 وتبين أيضا أن درجة التركز ما فتئت تزداد عاما بعد عام ويستنتج من هذا أن هدف تنويع هيكل الصادرات والهيكل الإنتاجي الوطني لم يتحقق وأن درجة التبعية مافتئت تزداد وتترسخ عاما بعد آخر هي الأخرى. هذه الوضعية معاكسة تماما لأداء بعض الدول العربية التي تعرف صادراتها تنوعا كبيرا فمثلا بلغت درجة تركز صادرات الإمارات العربية المتحدة 0.442 سنة 2009

مقارنة ب.486 سجلتها سنة 2002، نفس الأمر ينطبق على المغرب محققا درجة تركز تقدر ب 0.188 سنة 2009 والأردن الذي حقق أدنى مؤشر تركز صادرات في الدول العربية حيث بلغ 0.172 سنة 2002 لينخفض إلى 0.154 سنة 2009 (32).

2.2.5.1 مؤشر الميزة النسبية للصادرات

على عكس مؤشر تركز الصادرات الذي يقيس مدى تركز صادرات بلد معين في عدد محدود من السلع فإن مؤشر الميزة النسبية للصادرات يقيس مدى تنوع السلع التي يصدرها هذا البلد. حسب منشورات صندوق النقد العربي فقد انخفض عدد السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية من 4 سلع سنة 2002 إلى سلعتين فقط سنة 2009 (33). هذا المؤشر يدل بكل وضوح أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بسلعتين فقط يعني بكل تأكيد فتح السوق الوطني أمام الشركات الأجنبية والقضاء على ما تبقى من النسيج الصناعي.

إن الأداء الضعيف لقطاعات الفلاحة، الصناعة والخدمات والخصائص التي تتميز بها وضعف مساهمتها في الصادرات وجلب العملة الصعبة. إضافة إلى الأداء الضعيف للاقتصاد في مجال البنية التحتية، التعليم، الصحة، الإبداع التكنولوجي جعل الجزائر تحتل المرتبة 87 من 143 حسب تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2012-2013 وتصنف ضمن الاقتصاديات المبنية على الموارد الطبيعية وتقاس تنافسيتها اعتمادا على هذه المواد (34). إن ترتيب الجزائر في تلك المراتب وتصنيفها في ذلك الصنف من التنافسية والتقدم الاقتصادي يعني أن الجزائر لم تبلغ بعد درجة التطور والتقدم الاقتصادي التي يسمح لها بالمنافسة في الأسواق المحلية والأسواق الدولية والاستفادة من التجارة العالمية من خلال تصدير المواد التي تعرف طلبا كبيرا ومتزايدا عليها كالمواد المصنعة، الآلات والسلع ذات المحتوى التكنولوجي التي تمثل أكثر من 69%[3] من حجم التجارة العالمية ويعني أيضا أن الجزائر لم تتمكن لحد الآن من تصنيع هذه السلع وما زالت تستوردها وهذا ما تؤكده تقارير مديرية الجمارك الجزائرية.

ثانيا: نتائج الإصلاحات السياسية والاقتصادية

باشرت الحكومة الجزائرية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات كانت تهدف إلى التخلي عن الاقتصاد الموجه، تبني اقتصاد السوق، تحرير الاقتصاد الوطني والاندماج في الاقتصاد العالمي[4] وهذا بإشراف من الهيئات الاقتصادية الدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي. يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى معرفة نتائج تلك الإصلاحات خاصة تلك التي لها علاقة بالجوانب المؤسساتية للدولة وآثارها على الاقتصاد الجزائري مثل الحكم الراشد، إصلاح

[3] حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية.

[4] في ظل مساعي الحكومة الجزائرية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المنظومة القانونية والنظام الضريبي...الخ. تم التركيز على هذه الجوانب باعتبار أنها من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق نمو اقتصادي وتحسن مناخ الأعمال، فقد تتساوى دولتان في إمكانياتهما الاقتصادية ولكنهما يحققان نتائج متباينة وهذا يعزى إلى جودة المؤسسات الحكومية[5].

1.2 نتائج الإصلاحات السياسية والحكم الراشد

بالرغم من أن هدف الإصلاحات المعلن في الجزائر هو تبني الحرية السياسية والاقتصادية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وبالرغم من الخطوات التي قامت بها الحكومة في هذا المجال إلا أن الجزائر مازالت تصنف ضمن الدول غير المنفتحة سياسيا (35). فيما يخص مؤشر الحاكمية فالحكومة الجزائرية وبحسب تقرير البنك الدولي قد حصلت على نقاط ضعيفة في المؤشرات الفرعية التي يتكون منها هذا مؤشر(36)، بالإضافة إلى أن الجزائر تحصلت على المرتبة الأخيرة في مؤشر شفافية السياسات الحكومية سنة 2012 (37). في هذا السياق، حصلت الحكومة الجزائرية على المرتبة 129 في مؤشر ثقة الشعب بالمسؤولين الحكوميين و135 في مؤشر انتشار الرشوة (38)[6].

2.2 نتائج إصلاح المنظومة القانونية

عملت الحكومة الجزائرية منذ بدء مساعيها لتحرير الاقتصاد وتبني نظام اقتصاد السوق على تعديل منظومتها القانونية لتتناسب مع النظام الاقتصادي الجديد ولتتوافق مع مبادئ النظام الاقتصادي العالمي خاصة قواعد منظمة التجارة العالمية. في هذا السياق لا يهم في هذا البحث دراسة القوانين المعدلة أو التي تم إصدارها بقدر ما يهم هنا معرفة مدى أثرها على البيئة الاقتصادية، تحسين مناخ الأعمال والأثر على أداء الشركات. حسب مؤشر التنافسية العالمي، احتلت الجزائر المرتبة 140 من 144 في مؤشر ثقل الإجراءات القانونية والتشريعية، 123 من 144 في مؤشر استقلالية القضاء، 134 من 144 في مؤشر محاباة المسؤولين لأفراد أو شركات معينة في اتخاذ القرار (39)، 131 في مؤشر عدد الإجراءات، 131 في مؤشر آثار التشريعات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (40). بالرغم من تغير منظومة القوانين المتعلقة بحقوق

[5]للمزيد من الإطلاع على دور العوامل المؤسساتية في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر يرجى الإطلاع على (ناجي بن حسين،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007).

[6]بالرغم من أهمية هذه المؤشرات إلا أنه يجب التعامل مع نتائجها بنوع من الحذر وهذا لعدة أسباب منها أنها تدرس ظواهر غير قابلة للقياس الكمي بطبيعتها مثل الفساد وإنما تقيس مدركاتها وهنا تظهر صعوبة اختيار السلوكيات التي تعبر بالفعل عن تلك الظاهرة، إضافة إلى اختلاف تفسير نتائج تلك التقارير بين الباحثين، وأخيرا صعوبة الحكم على أداء الدول خلال فترة زمنية معينة بسبب اختلاف عدد الدول التي تغطيها تلك التقارير من سنة إلى أخرى.

الملكية الفكرية للتوافق مع اتفاقية حقوق الملكة الفكرية في منظمة التجارة العالمية (41) وإعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بتطبيق هذه القوانين إلا أن الجزائر مازالت في ذيل الترتيب العالمي في احترام وحماية حقوق الملكية الفكرية، التطبيق الفعلي والفعال لقوانينها فحسب نفس التقرير رتبت الجزائر في المرتبة 140 من 144 وهذا ما يفسر قلة عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر وعزوف الأجانب عن تسجيل اختراعاتهم فيها وتحويل التكنولوجيا إليها.

3.2 مؤشر الحرية الاقتصادية

بالرغم من تبني الحكومة الجزائرية لنهج اقتصاد السوق على الأقل نظريا، في الخطابات الرسمية وفي مراسلات الحكومة إلى الهيئات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، إلا أن الجزائر ما زالت تحتل مراتب متأخرة من حيث الحرية الاقتصادية وهذا بسبب أن عملية الخصخصة لم تحقق النتائج المرجوة منها ولثقل الإجراءات على النشاط الاقتصادي. رتب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة heritage الجزائر في المرتبة 145 من 174 في مؤشر الحرية الاقتصادية (42).

4.2 نتائج إصلاح المنظومة البنكية

لا تزال البنوك في الجزائر وبعد أكثر من 20 سنة من إصدار قانون النقد والقرض تقدم عدد محدود من الخدمات ذات نوعية رديئة وبتكلفة عالية (43)، لا تسير بكفاءة مخاطر القروض، تفتقر إلى روح المبادرة، الموظفين لم يتأقلموا مع العمل في البيئة الجديدة ولم يتبنوا وظائف جديدة تفرضها عليهم التحولات التي يعرفها القطاع عالميا كوظيفة التسويق البنكي(44). زيادة على ما تقدم فالقطاع البنكي في الجزائر يتكون من عدد محدود جدا من البنوك العمومية تسيطر على نسبة كبيرة من المدخرات والقروض الممنوحة إلى مؤسسات عمومية ما كرس طابع احتكار القلة في هذا القطاع (45)، بالإضافة إلى أن الموظفين لا يتحكمون بالتقنيات والتكنولوجيات المستعملة (46). كما صنفت دراسة حول البنوك العربية البنوك الجزائرية ضمن فئة البنوك متوسطة التطور بينما صنفت المصارف الخليجية ضمن المصارف المتطورة (47). أما من حيث ديناميكية البنوك والنظام المصرفي ككل فالجزائر لا تزال في بدايات الطريق نحو التحدي والتطور فتقرير التنافسية العالمي رتب الجزائر في المرتبة 143 من 144 في مؤشر رصانة وتماسك البنوك (soundness of banks) ونفس الرتبة حصلت عليها البنوك الجزائرية في مؤشر توفر الخدمات المصرفية والمرتبة الأخيرة في مؤشر القدرة على تحمل التكاليف (affordability)، تحصلت البنوك الجزائرية على المرتبة 128 من 144 في مؤشر سهولة الحصول على التمويل(48).

5.2 نتائج إصلاح النظام الضريبي والجمركي

من أجل تجاوز سليبات النظام الضريبي القديم، جعل التشريعات الضريبية متوافقة مع مبادئ الحرية الاقتصادية وقواعد النظام التجاري الجديد ومن أجل تحسين مناخ الأعمال وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب قامت الحكومة بإطلاق جملة من الإصلاحات لتغير النظام الضريبي القديم الذي لم يعد يستجيب للتطورات الحاصلة. غير أن الأوضاع وبعد قرابة العشريتين من بدء تنفيذ الإصلاحات الضريبية لم تتغير ولم تؤد إلى تحسين النظام الضريبي ولم تحقق أهدافها كجل الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة الجزائرية فالنظام الضريبي الجزائري مازال يتسم ببعض التعقيد وعدم الثبات وهذا بسبب التغيرات التي تطرأ على القوانين الضريبية أثناء إعداد قوانين المالية السنوية، هذا الحال جعل المستثمرين الجزائريين والأجانب لا يقدرون على تكوين فكرة واضحة عن النظام الضريبي وغير متأكدين من مناخ الاستثمار في الجزائر(49). تعتبر الضرائب في الجزائر من أهم معوقات الأعمال وهذا حسب تقرير التنافسية العالمي 2011-2012. صنف تقرير البنك العالمي الجزائر في المرتبة 170 من 185 في مؤشر سهولة دفع الضريبية (50). بالنسبة للرسوم الجمركية .

وبالرغم من انخفاض معدلها حيث أصبحت تتراوح بين 11.8-13.8% (51؛ 52) لكن النظام الجمركي الجزائري مازال لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب ومازال أداؤه ضعيفا حيث حصلت على المرتبة 141 في مؤشر عدد وتقل الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير(53).

عرض نتائج الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية تبين أن أوجه التحسن في الاقتصاد الجزائري التي نتجت عن الجيل الأول من الإصلاحات اقتصرت على الجوانب النقدية والمالية والمؤشرات الاقتصادية الكلية (54؛ 55) ولم تحقق أهدافها لتقليل التبعية للخارج وفي بناء اقتصاد ذاتي متطور، متماسك وقوي (56). هذا ما تؤكد عليه تصنيفات وترتيب الجزائر في تقارير الهيئات الاقتصادية الدولية حيث تحتل ذيل الترتيب العالمي في معظم المؤشرات. بالتالي على الحكومة مراجعة سياساتها وتغيير الأساليب التي تسيير بها البلاد فهي بالرغم من أنها تعلن في كل مناسبة أنها تتبنى اختيار اقتصاد السوق إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك وهذا بسبب التدخل الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي ليس كمنظم، موجه ومشرع فقط، وإنما كمشارك أيضا في العملية الاقتصادية وهذا عن طريق البنوك والمؤسسات التي مازالت تحوز عليها.

ثالثا: اختبار صحة الفروض، نتائج الدراسة وآفاقها المستقبلية

1.3 اختبار صحة الفروض

بعد دراسة وتحليل الاقتصاد الجزائري تبين أنه حتى بعد 50 سنة من الاستقلال مازال الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد المعدنية والنفطية والتي ستنفذ حسب بعض الدراسات بعد 30 سنة إن حافظ مستوى الاحتياطيات على حاله ولم

تكتشف حقول أخرى. إضافة إلى أن القطاع الفلاحي في الجزائر ضعيف، لا ينتج الغذاء بكميات كافية لتغطية الطلب الوطني، يعتمد على تساقط الأمطار، يستعمل وسائل تقليدية ويفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة بالإضافة إلى تماطل الحكومة في حل مشكلة العقار الفلاحي التي تعتبر من أهم معوقات النهوض بهذا القطاع. انخفاض المردودية، الاعتماد على الأسواق الأجنبية في التمون بالمواد الأولية، الحصول على التجهيزات اللازمة للإنتاج وصيانتها، عدم استغلال جزء كبير من الطاقة الإنتاجية، ضعف المساهمة في الناتج الداخلي الخام وفي التصدير هي خصائص القطاع الصناعي الجزائري ونفس الخصائص تقريبا تميز قطاع الخدمات.

رغم أن الإصلاحات التي اتبعتها السلطات الجزائرية نجحت في تصحيح الاختلالات التي عرفتها متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري كتخفيض معدل التضخم، تخفيض العجز في الميزانية، تخفيض جزئي للبطالة، إلا أن هذه الإصلاحات فشلت في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، النهوض بالمؤسسات الوطنية وتحقيق درجة معقولة ومقبولة من التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والتخفيف من حدة الصعوبات التي خلفها إتباع السياسات والإجراءات التي اشترطها صندوق النقد الدولي، كما أنها لم تنجح في تغيير طبيعة الاقتصاد الوطني الريعي المبني على المحروقات الذي يعتبر هو المسيطر والمحرك للاقتصاد الجزائري، وهذا يؤكد صحة الفرض الأول.

حسب تقارير الهيئات الاقتصادية الدولية فالجزائر تحتل مؤخرة الترتيب في معظم المؤشرات الفرعية والإجمالية التي تغطيها تلك التقارير والتي تعكس الحالة السيئة للاقتصاد الجزائري وللمؤسسات الاقتصادية، وهذا يظهر صحة الفرض الثاني.

2.3 الاستنتاجات

خلاصة القول هي أنه في ظل وضعية اقتصادية داخلية كالتي يعرفها الاقتصاد الجزائي بمختلف قطاعاته، التصنيفات التي حصل عليها في مختلف تقارير الهيئات العالمية، في ظل إجماع معظم الدراسات السابقة التي عالجت مسألة طلب الحكومة الجزائرية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن سلبيات الانضمام تفوق إيجابياته مع العلم أن معظم الدراسات اعتبرت قسم كبير من الإيجابيات عبارة عن الفترات الانتقالية والمعاملة التفضيلية المؤقتة الممنوحة للدول النامية، وأن سلبيات الانضمام مؤكدة الوقوع بينما إيجابياته محتملة الوقوع فإن الاقتصاد الجزائري غير مستعد حاليا للانضمام إلى هكذا منظمة والاندماج في هكذا نظام اقتصادي.

3.3 الاقتراحات

بعد هذه الدراسة حول جاهزية الاقتصاد الجزائري والظروف الاقتصادية الدولية، وبعد عرض النتائج التي توصل إليها الباحثان، يجدر بالسلطات الجزائرية التريث في مسألة طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والبقاء عضوا مراقبا فيها للاطلاع على أحدث التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية وعلى النقاشات التي تتم بين

الدول الأعضاء إلى حين هيكلة الاقتصاد الوطني، تنويعه والوصول به إلى درجة من القوة تجعله قادرا على مواجهة سلبيات النظام التجاري والاقتصادي العالمي، إعطاء الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وتوفير قدر كاف من الحماية له مع عدم غلق المنافذ كلية على المنتجات الأجنبية حتى لا تعتمد الشركات الجزائرية على الحماية الحكومية، الانفتاح تدريجيا وبصورة بطيئة حتى تتعود على البيئة الدولية. على الحكومة أيضا التركيز على الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية كصناعة النسيج لامتصاص البطالة، والتركيز كذلك على الصناعات كثيرة الاستهلاك للطاقة كصناعة الاسمنت، الأسمدة والبتروكيماويات نظرا لتوفر الطاقة في الجزائر بتكاليف منخفضة. يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات الواعدة أيضا لتنويع الاقتصاد الجزائري لذا يتوجب على الحكومة الجزائرية أن توليه أهمية كبيرة هو والقطاعات المرتبطة به كقطاع الصناعات التقليدية والنقل. على الحكومة أيضا تحسين المنظومة البنكية وتطوير البنوك. من المهم جدا تحسين وتطوير البنية التحتية في الجزائر وخاصة البنية التحتية الإلكترونية. للتقليل قدر الإمكان من سلبيات النظام التجاري العالمي ومواجهة تحدياته يجب على الحكومة العمل مع الدول المجاورة والدول العربية والنامية الأخرى لتفعيل تكتلاتها الإقليمية. وأخيرا يجب الانفتاح لكن بصورة متدرجة ومدروسة والاستفادة من خبرات وتجارب الدول في هذا المجال مع تعديلها بما يتناسب مع حاجة الاقتصاد الجزائري وخصوصياته دون تعريض المنتجين الجزائريين لخطر المنافسة غير المتكافئة مع منتجين أجنبيين يتمتعون بخبرات وقدرات مالية، تنظيمية، تكنولوجية وتسويقية عالية.

4.3 آفاق الأبحاث المستقبلية

نظرا لنقص المعلومات حول الاقتصاد الجزائري بالأسعار الثابتة فقد اضطر الباحثان إلى دراسة تطور الاقتصاد الجزائري بالأسعار الجارية، الباحثون مدعون لإعادة إجراء الدراسة القياسية التي تعكس التطورات الحقيقية للاقتصاد الجزائري.

الدراسات المستقبلية يمكن أن تعيد الدراسة والبحث في هذا الموضوع باستعمال معلومات مفصلة حول ملف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية -إن نشرت الحكومة معلومات وتقارير مفصلة حول كل جزئيات التفاوض- حتى تكون الدراسة أكثر دقة وتعكس حقيقة الموضوع وتكون الاقتراحات أكثر فعالية وقابلية للتجسد.

المراجع

1- رزيق كمال وعمور سمير. "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، (5)، 319-342 2008، ص ص 320-324 .

2- Mouhoubi Aissa. la vulnérabilité des pays pétroliers et les canaux de transmission des crises. Papier présenté au 4ème colloque international sur les effets de la crise financière sur les économies des pays du Nord Afrique et moyen orient, Hôtel El-Ourassi, 13 décembre.2009 , pp 14-15

3- Benabdelah Youcef. "Croissance économique et dutch disease en Algérie", Cahiers des CREAD no 75, 2006, 9-41, pp 10-11.

4- IMF. Algeria : selected issues and statistical appendix , report no 98/87, 1998, p 14

5- Chekouri Sidi Mohamed. Natural resources abundance and structural change: the Dutch disease in Algeria, paper presented at the 19th annual conference of the economic research forum " economic development under the rise of Islamist parties" held at Kuwait, Kuwait, 2013, March, 5th .

6- مبروكي الطاهر. " الأمن الغذائي في المغرب العربي". مجلة الباحث، جامعة ورقلة، (9)، 193-202، 2011، ص 202 .

7- بن تركي عز الدين." تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر؟". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر. باتنة، الجزائر، 2007، ص 283 .

8- عامر عامر أحمد. "محاولة نمذجة الفجوة الغذائية في الجزائر". مجلة الباحث، جامعة ورقلة، (8)، 25-36، 2010، ص ص 31-32.

9- زوزي محمد. "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية". مجلة الباحث، جامعة ورقلة، (8)، 167-180، 2010، ص 178.

10- داودي الطيب وماني عبد الحق. تقييم إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية. مجلة المفكر. جامعة بسكرة، (3)، 134-154، 2008 ، ص 147.

11− Bank of Algeria. Statistical bulletin 2010, Algiers, Algeria, 2011.

12− IMF. Algeria: statistical appendix, several years

13- قسوم ميساوي الوليد. دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية الجزائرية مع أخذ الفترة الممتدة 1978-2006. رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2008، ص 182.

14- خياري زهية وشاوي شافية. " القدرة التنافسية للصناعة التحويلية: دراسة حالة الجزائر". ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف.8-9 نوفمبر، 2010، ص 19.

15- نفس المرجع ، ص 17.

16– WEF. Global competitiveness report 2011-2012, Geneva, Switzerland, 2011.

17- قوريش نصيرة. "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،(5)، 87-106، 2008، ص 93.

18- زرقين عبود. "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر". بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (45)، 160-188، 2009، ص ص 165-166.

19- Bank of Algeria, 2011, op.cit.

20- IMF, several years op.cit.

21- Ministère du Développement et de la Coopération internationale. Investissiez en Tunisie, rapport no 211, 2010, p 6.

22- مياسي إكرام. "الاندماج في الاقتصاد العالمي والانعكاسات على القطاع الخاص في الجزائر". رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008، ص 81 .

23− World Bank. Algeria: the transition to the market economy report no 12048, Washington, USA, 1994, p 100.

24- بطاهر علي. "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف (1)، 179-212، 2005، ص 196.

25- تقارير مديرية الجمارك الجزائرية لعدة سنوات

26- قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

27- WEF. Global competitiveness report 2012-2013, Geneva, Switzerland, 2013.

28- (زغيب وعيساوي، 2003، ص 92)

29- Abbas Mehdi. L'accession à l'OMC Quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ?. Note de travail no 09/08, Laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale. Université Pierre Mendès, Grenoble ,France, 2009, p 5.

30- Barbet, Philippe , Souam, Saïd et Talahite, Fatiha. Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC, Document du travail no 09/05, centre d'économie de l'université Paris Nord. Paris, France, 2009, p 7.

31- صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

32- حسن جمال قاسم وإسماعيل محمد. تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 40.

33-نفس المرجع، ص 37

34-WEF, 2013, op.cit.

35- Giavazzi, Francesco and Tabellini, Guido. Economic and political liberalizations. Journal of Monetary Economics, (52), 1297–1330, 2005, p 1324.

36- World bank. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. World Bank Policy Research Working Paper No 5430, Washington, USA, 2011, p 80.

37- WEF, 2013, op.cit.

38- WEF, 2013, Ibid.

39- WEF, 2013, op.cit.

40- WEF, 2011, op.cit.

41-Gardner. D. Stephen. Improving the legal environment for business world wide. (2006). http://www.cldp.com/

42- Heritage. Economic freedom index, the heritage foundation and the wall street journal, Washington, New York, USA, 2013, p 103

43- Saidane Dahfer, banking service in Africa, the regulatory and institutional dimension? Consolidation, privatization, human resources, and good governance, paper presented at the UNCTAD meeting on service development and trade: the regulatory and institutional dimension, 2010, March 17-19th ,p 6.

44- Yaici Farid et Lalali M. Chid, Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement économique, revue des économies nord Africaines, laboratoire de la globalisation et des économies nord Africaines (2), 27-66, 2005, p 32.

45- Turk-Ariss Rima. Competitive behavior in middle east and north Africa banking systems. The quarterly review of economics and finance, (49), 693-710, 2009, p 704.

46- Lachachi, Meriem. Système bancaire Algérien : Mutations et perspectives. Papier présenté au colloque sur le système bancaire Algerien et les

transformations économiques : la réalité et les défis. Université de Chelef, 2004.

47- كرين، سوزان وآخرون. "العمل المصرفي من أجل التنمية". مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 40 (1)، 26-29، 2003، ص 28.

48-WEF, 2013, op.cit.

49- قدي، عبد المجيد. النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة. ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2002، ص 10.

50-D.B. Economy profile: Algeria, Doing business report, the world bank for reconstruction and development & the international finance corporation, Washington, DC, USA, 2013, p 68.

51- Abbas Mehdi. L'accession de l'Algérie à l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée. Note de travail no 09/03, Laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale. Université Pierre Mendès, Grenoble,France, 2009, p 5.

52- WEF, 2013, op.cit.

53- WEF, 2013, ibid.

54- بوحفص حاكمي. "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف (7)، 1-24، 2009، ص 8.

55- Abbas, Mehdi ,op.cit.p 6 .

56- بوحفص حاكمي، مرجع سابق، ص .22 .